نحو تعزيز فعالية رقابة مجلس المحاسبة في ظل عصرنة النظام الموازناتي في الجزائر

"Towards Enhancing the Effectiveness of the Court of Accounts' Oversight in the Context of the Modernization of the Budgetary System in Algeria"

يوسف فلواح*[1]، زهيرة غالمي [2]

[1] جامعة الشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والسياسات الاقتصادية، y.felouah@univ-chlef.dz

[2] جامعة الشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والسياسات الاقتصادية، z.ghalmi@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2025/10/15 تاريخ القبول: 2026/05/23 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر عصرنة النظام الموازناتي والمحاسبي في الجزائر على فعالية الدور الرقابي لمجلس المحاسبة، في ظل الانتقال نحو ميزانية الأداء والبرامج المكرسة بموجب القانون العضوي 18-15 وقانون المحاسبة العمومية 23-07. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وذلك من خلال فحص التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2025، وقانون تسوية الميزانية لسنة 2023. وقد أسفر هذا التحليل عن نتائج تفيد بأن الإصلاحات وسعت نظريا من صلاحيات المجلس (لاسيما تقييم السياسات العمومية والتصديق على حسابات الدولة)، إلا أن الممارسة الميدانية تصطدم بتحديات تشغيلية حاسمة؛ أبرزها التأخر في التعميم الشامل للنظام المعلوماتي المدمج (SIGB) مما يعيق ممارسة رقابة مالية فعالة وشفافة، إلى جانب تأخر نضج المعلومات المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق، وخلصت الدراسة إلى أن التفعيل الحقيقي لهذه الصلاحيات المستحدثة يشترط التحديث العاجل للإطار التشريعي للمجلس وتسريع مسار الانتقال الرقمي لضمان حوكمة سليمة للمالية العمومية.

الكلمات المفتاحية: موازنة عامة، محاسبة عمومية، عصرنة نظام موازناتي، مجلس محاسبة، رقابة على مال عام.

تصنيفJEL: H83, H61, H50

Abstract: This study aims to analyze the impact of the modernization of the budgetary and accounting system in Algeria on the effectiveness of the supervisory role of the Court of Accounts, within the framework of the transition toward performance- and program-based budgeting established under Organic Law 18-15 and the Public Accounting Law 23-07. To achieve this objective, the study adopted a deductive approach using descriptive and analytical methods through the examination of the Court of Accounts' 2025 annual report and the 2023 Budget Review Law. The analysis revealed that the reforms have theoretically expanded the Court's powers, particularly in terms of evaluating public policies and certifying state accounts. However, practical implementation continues to face critical operational challenges, most notably the delay in the comprehensive deployment of the Integrated Budget Management Information System (SIGB), which hampers the exercise of effective and transparent financial oversight, in addition to the slow maturation of accrual-based accounting practices. The study concludes that the effective implementation of these newly established powers requires the urgent modernization of the Court's legislative framework and the acceleration of the digital transition process in order to ensure sound governance of public finances.

Keywords: State budget, public accounting, modernization of the budgetary system, Court of Accounts, control of public finances.

Jel Classification Codes : H50, H61, H83

* المؤلف المرسل

مقدّمة:

في إطار إستراتيجيتها لتحديث تسيير المالية العمومية، تسعى الجزائر إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الكبرى تهدف إلى تعزيز فعالية العمل العمومي، شفافيته وأدائه. ومن بين الركائز الأساسية لهذه التحولات، اعتماد التسيير المتمحور حول النتائج في تنفيذ السياسات العمومية، بما يتماشى مع مبادئ التسيير العمومي الحديث(New Public Management) . ويهدف هذا التوجه إلى إعادة تركيز الإدارة العمومية على تحقيق الأهداف القابلة للقياس وتقييم أثر السياسات المنفذة. وفي هذا السياق، تأتي إصلاحات النظام الميزانياتي، التي تتجسد من خلال صدور القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية(LOLF) ، والذي يدخل مفهوم الميزانية حسب البرامج، القائمة على الأداء ومسؤولية المسيرين العموميين. وبالتوازي مع ذلك، يتم إصلاح المحاسبة العمومية عبر القانون رقم 23-07، بهدف وضع قواعد فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة والحفاظ على المال العام واعتماد محاسبة عامة وميزانية تحليلية تضمن شفافية أكبر في تتبع العمليات المالية وتوفر أداة أفضل لدعم اتخاذ القرار. تعزز هذه التحولات كذلك من دور الرقابة في تسيير المالية العامة، إذ لم تعد تقتصر فقط على التحقق من مدى مطابقة النفقات للتشريعات، بل أصبحت تهدف إلى تقييم فعاليتها، وتأثيرها، ومساهمتها في تحقيق الأولويات الوطنية. وهكذا، تصبح الرقابة رافعة لحوكمة عصرية، تضمن حسن تدبير الأموال العمومية وتدعم تنفيذ السياسات العمومية بشكل أكثر كفاءة ومسؤولية.

في هذا الإطار، يلعب مجلس المحاسبة، بصفته مؤسسة عليا للرقابة، دورا محوريا، حيث يسهر على انتظام وصدق وفعالية النفقات العمومية، ويواكب تنفيذ الإصلاحات من خلال مهامه الرقابية، التقييمية والاستشارية، مساهما بذلك في تعزيز مبدأ المساءلة والحكامة الرشيدة داخل الإدارة العمومية.

ومنه، الإشكالية التي يمكننا طرحها في هذا المجال والتي يمكن صياغتها في الشكل التالي: **كيف يساهم إصلاح النظام الموازناتي والمحاسبي في الجزائر في تعزيز فعالية الدور الرقابي لمجلس المحاسبة؟**

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ **ما هي المستجدات التي يأتي بها الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في إطار تسيير الموازنة العامة في الجزائر؟**
- ✓ **كيف ينعكس هذا التحول الميزانياتي والمحاسبي على المهام الرقابية لمجلس المحاسبة بصفته الهيئة العليا للرقابة؟**
- ✓ **ما هي التحديات التشغيلية والهيكلية (التقنية والقانونية) التي تعيق التفعيل الكامل لمهام لمجلس المحاسبة؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم بناء الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ يؤدي الانتقال إلى ميزانية البرامج والأداء، بموجب القانون العضوي 18-15، إلى تحول التركيز الرقابي لمجلس المحاسبة من مجرد فحص المطابقة القانونية التقليدية إلى التقييم الفعلي لأداء السياسات العمومية ومدى تحقيق أهدافها؛
- ✓ يرتبط الأداء الرقابي لمجلس المحاسبة بصفته مدققا خارجيا يتولى التصديق على حسابات الدولة وضمان موثوقيتها، بمدى تقدم والتطبيق الفعلي للمحاسبة على أساس الاستحقاق وفق القانون 23-07؛
- ✓ يحد القصور التكنولوجي والتأخر في تعميم النظام المعلوماتي المدمج (SIGB) من قدرة مجلس المحاسبة على مواكبة متطلبات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي ميدانيا؛
- ✓ يؤدي استمرار العمل بالإطار التشريعي التقليدي المنظم لمجلس المحاسبة (الأمر 95-20) إلى قصور تنظيمي يحد من قدرة المجلس على استيعاب المتطلبات المعاصرة لرقابة الأداء والتصديق المالي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل الإطار المفاهيمي لإصلاحات تسيير المالية العمومية (إصلاح الميزانية والإصلاح المحاسبي)؛
- ✓ دراسة انعكاسات هذه الإصلاحات على مهام مجلس المحاسبة وصلاحياته في مجال الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة وتقييم الأداء العمومي؛
- ✓ تقييم مدى استعداد مجلس المحاسبة للتكيف مع متطلبات المقاربة الجديدة لتسيير المالية العمومية، لاسيما في سياق الانتقال نحو إدارة عمومية قائمة على النتائج؛
- ✓ اقتراح آليات عملية لتعزيز فعالية مجلس المحاسبة في مواكبة إصلاحات المالية العامة والمساهمة في ترسيخ مبادئ الحوكمة المالية الرشيدة.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى حداثة موضوعها المرتبط بتقييم أثر التحولات التي عرفها النظام الموازناتي والمحاسبي في الجزائر على فعالية رقابة مجلس المحاسبة، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية:

- ✓ تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية في مجالي المالية العامة، من خلال تحليل التحول الوظيفي لمجلس المحاسبة في ظل الإصلاحات الحديثة؛
- ✓ توضح الدراسة كيفية انتقال مجلس المحاسبة من الرقابة التقليدية القائمة على فحص المشروعية والمطابقة إلى أدوار حديثة ترتبط بتقييم أداء السياسات العمومية والتصديق على حسابات الدولة؛
- ✓ تساعد الدراسة على إبراز انعكاسات تطبيق ميزانية الأداء والبرامج على آليات الرقابة المالية العليا في الجزائر؛
- ✓ تقدم الدراسة تشخيصا لأبرز التحديات التشغيلية والهيكلية التي تواجه تفعيل الإصلاحات، خاصة ما يتعلق بالفجوة التكنولوجية لنظامSIGB ؛
- ✓ تكشف الدراسة عن أوجه القصور المرتبطة بالإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر لاختصاصات مجلس المحاسبة؛
- ✓ تسهم نتائج الدراسة في دعم جهود تطوير منظومة الرقابة المالية وتعزيز فعالية الإصلاحات الموازناتية والمحاسبية بما يضمن تحسين حوكمة المالية العمومية.

منهج البحث: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع. استخدم الشق الوصفي لاستعراض الإطار المفاهيمي والقانوني لإصلاحات تسيير المالية العمومية وتوضيح مهام مجلس المحاسبة بنوعيها التقليدي والمستحدث، بينما استخدم الشق التحليلي لتقييم مدى تطبيق هذه القوانين ميدانيا عبر القراءة الناقدة للوثائق الرسمية (كتقرير مجلس المحاسبة 2025 وقانون تسوية الميزانية لعام 2023)، وذلك بهدف تشخيص العقبات الحالية واقتراح آليات عملية وفعالة لتعزيز الرقابة وحماية المال العام.

هيكل البحث: ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور تسبقها مقدمة تتضمن الإطار العام للدراسة وإشكاليتها، وتليها نتائج وتوصيات تلخص أهم ما توصلت إليه من استنتاجات. وتأتي هيكلة البحث على النحو الآتي:

- ✓ المحور الأول: مستجدات إصلاح تسيير المالية العمومية في الجزائر؛
- ✓ المحور الثاني: دور مجلس المحاسبة في ظل الإصلاحات؛
- ✓ المحور الثالث: التقييم الميداني وتحديات مجلس المحاسبة في ظل الإصلاحات المالية (دراسة تحليلية لمخرجات تقرير مجلس المحاسبة 2025 وقانون تسوية الميزانية لسنة 2023 المصادق عليه في أفريل 2026).

الدراسات السابقة:

- ✓ **Hamidi, D. (2006). La certification des comptes de l'état : le nouveau rôle de l'institution supérieure de contrôle des finances publiques (i.s.c).89-59 , (2)16 ,إدارة .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحول الوظيفي للمؤسسات العليا للرقابة نحو مهمة "التصديق على حسابات الدولة" في ظل تبني محاسبة الاستحقاق، وخلصت إلى أن هذا الانتقال يمثل مسارا معقدا يتطلب فترة حضانة طويلة، واعتماد معايير دولية، وإرساء أنظمة صلبة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛ وتبرز القيمة المضافة لدراستنا الحالية في تجاوز الطرح النظري والاستشرافي لتلك الدراسة، عبر تقديم تشخيص ميداني لواقع مجلس المحاسبة الجزائري اليوم بعد نفاذ الإصلاحات (القانون العضوي 18-15 والقانون 23-07)، للكشف عن العوائق التشغيلية والهيكلية التي تعرقل الممارسة الفعلية لهذه المهام المستحدثة، لاسيما الفجوة التكنولوجية لنظام الميزانية المدمج (SIGB) والفراغ التشريعي المترتب عن تقادم الأمر 95-20.

- ✓ **Gueroui, A. Khoualed, A et Boulmtared, F. (2025). Certification of State Accounts in Algeria: Can the French Experience Be Beneficial?.24-32. (1)107, Oblik i finansi.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجربة الفرنسية في تصديق حسابات الدولة (2006-2023) لاستخلاص الدروس وتكييفها مع السياق الجزائري لتعزيز الشفافية والحوكمة المالية، وخلصت إلى أن نجاح فرنسا في تقليص تحفظات التصديق ارتبط بإرادة سياسية ومسار طويل من التطوير، محذرة من أن الجزائر، ورغم إقرارها للمهمة بموجب (القانون العضوي 18-15)، لا تزال تواجه غموضا حول التبعات القانونية لـ "رفض التصديق" وتحتاج لتحديث أنظمتها الميزانياتية ؛ وتبرز القيمة المضافة لدراستنا الحالية في انتقالها من "المقاربة المرجعية المقارنة" التي تبنتها

هذه الدراسة، إلى التشخيص الواقعي، حيث لا نكتفي باستشراف التحديات انطلاقا من النموذج الفرنسي، بل نقيس أثرها الميداني الفعلي عبر فحص تقارير مجلس المحاسبة الجزائري المحدثة (2025)، لتحديد العوائق البنيوية والتقنية الدقيقة داخل الإدارة الجزائرية، لاسيما تعثر التعميم الشامل للنظام المدمج (SIGB) والفراغ المؤسساتي الناجم عن استمرار العمل بالأمر القديم 95-20.

- ✓ **Belacel, B., & djellal, abdelkader. (2025). La certification des comptes publics en Algérie: un enjeu juridique et politique au service de la bonne gouvernance financière. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية, 9(2) , 330-359.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسار التصديق على الحسابات العمومية في الجزائر باعتباره رهانا قانونيا وسياسيا لتعزيز الحوكمة، وخلصت إلى أن نجاح هذه المهمة يصطدم بغياب إطار قانوني يحدد بوضوح آليات المساءلة والتبعات المترتبة عن رفض التصديق؛ وتبرز القيمة المضافة لدراستنا الحالية في تجاوز المقاربة القانونية والسياسية الاستشرافية، نحو إجراء تقييم تشغيلي وميداني يأتي بعد انقضاء الآجال الزمنية المبرمجة من طرف مجلس المحاسبة لإصدار أول شهادة تصديق. فبينما ركزت تلك الدراسة على الإطار المؤسساتي، تقوم دراستنا بتحليل واقع توسع وظائف المجلس بناء على الإصلاحات الجديدة، وذلك من خلال فحص أحدث المخرجات الرقابية (تقرير 2025 وقانون تسوية الميزانية لسنة 2023)، لعرض وتحليل الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، وتشخيص العوائق التقنية الدقيقة كقصور نظام (SIGB)التي حالت دون الالتزام بآجال التصديق، ودفعت المجلس نحو تكثيف رقابة الأداء والتدقيق المعلوماتي كبديل في هذه المرحلة الانتقالية.

1 إصلاح نظام تسيير المالية العمومية في الجزائر: شهدت الجزائر مسارا لإصلاح تسيير المالية العمومية ارتكز على ثلاثة جوانب أساسية مترابطة، تمثلت في الجانب الميزانياتي، الجانب المحاسبي، والجانب المتعلق بالنظام المعلوماتي لتسيير المالية العمومية، وذلك في إطار سعيها لتحديث منظومتها المالية وتعزيز فعالية إدارتها.

1.1 الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

1.1.1 الإطار القانوني للإصلاح الميزانياتي في الجزائر: جاء القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية ليلغي ويحل محل قانون 84-17 لسنة 1984، وليعيد صياغة الإطار القانوني لتسيير المالية العمومية، حيث يهدف هذا القانون حسب المادة الأولى منه، إلى تعريف إطار إدارة المالية العمومية الذي من شأنه أن يحكم كيفية إعداد قوانين المالية، ومحتواها، وعرضها من طرف الحكومة، ثم المصادقة عليها من قبل البرلمان، بالإضافة إلى تحديد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وتنفيذ ومراقبة تنفيذ قوانين المالية (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018، صفحة 09). وجاءت هذه الإصلاحات أساسا لتعزيز نجاعة النفقات العمومية، وتحميل المسؤولية للمسيرين، وضمان الشفافية في التسيير، والبرمجة، وتنفيذ الميزانية العمومية، ولهذا، أدخل القانون منطقا جديدا في التسيير قائما على الأداء والنتائج، بما يوائم النظام الميزانياتي الجزائري مع المعايير الدولية في هذا المجال.

1.1.2 مستجدات الإصلاح: في إطار مواكبة التحولات الحديثة في مجال تسيير المالية العمومية، جاء الإصلاح الميزانياتي في الجزائر بموجب القانون العضوي، حاملا آليات ومبادئ جديدة تهدف إلى تعزيز فعالية الإنفاق العمومي وترسيخ أسس الحوكمة الرشيدة في إعداد وتنفيذ الميزانية. كما وضع هذا القانون قواعد تنظم المالية العامة وحسابات الدولة، وتضبط إجراءات تنفيذ ومراقبة تطبيق قوانين المالية (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018، صفحة 09)، بما يعزز الأداء ويكرس مبادئ الشفافية والمسؤولية.

1.1.2.1 ميزانية البرامج والأداء:

تعد ميزانية البرامج والأداءأحد أبرز مكونات إصلاح النظام الموازناتي في الجزائر، إذ جسدت مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج. فبعد أن كان توزيع الاعتمادات المالية يتم وفق قطاعات وزارية وأبواب وفصول ومواد، جاء القانون العضوي، ليعتمد مقاربة جديدة تقوم على تجميع النفقات ضمن برامج مهيكلة داخل محافظ، توضع تحت مسؤولية الوزراء أو مسؤولي المؤسسات العمومية، وتوجه لتحقيق أهداف محددة قابلة للقياس في إطار سياسات عمومية واضحة (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018، صفحة 11). ويتكون هيكل الميزانية العامة للدولة وفق هذه المقاربة من مستويات مترابطة: محافظ البرامج، البرامج، البرامج الفرعية وأنشطة مما يعزز فعالية الإنفاق ويربط التمويل بالنتائج المنتظرة بدلا من التركيز على حجم الاعتمادات المنفقة. كما أصبحت التسمية الميزانياتية تعتمد على تصنيف

الاعتمادات حسب المهام والسياسات العمومية والبرامج، مدعومة بإطار ميزانياتي متوسط المدى يستخدم كأداة للبرمجة والتقييم ولتحديد الأولويات والتوجهات الكبرى للدولة (BABENETTE & SARAOUI , 2022, p. 336).

1.1.2.2 إدماج البعد المتوسط المدى في إعداد الميزانية:

يعد إدماج البعد متوسط المدى في عملية إعداد الميزانية أحد أبرز ملامح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، إذ يجسد انتقالا من المنظور السنوي الضيق إلى مقاربة أكثر شمولا تقوم على التخطيط المالي لعدة سنوات. وفي هذا الإطار، جاء القانون العضوي، ليعزز هذه الرؤية من خلال إرساء إطار للبرمجة الميزانياتية متوسطة المدى(CBMT) (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018)، يمكن تكييفه أثناء إعداد مشروع قانون المالية السنوي. ويتيح هذا الإطار وضع رؤية مالية واستراتيجية واضحة تحدد الأهداف الكبرى للسياسات العمومية وسقوف الإنفاق المتوقعة، بما يعزز الانسجام بين الأولويات القطاعية والقيود المالية الكلية، ويضمن إدراج البرامج والمشاريع العمومية ضمن برمجة مالية متوسطة المدى، كما يشمل تحديد أهداف السياسة المالية، وإعداد توقعات ماكرو-اقتصادية ومالية على المدى المتوسط، إلى جانب فرض قيود ميزانياتية تضبط سقف الاعتمادات الممنوحة للمسيرين (OUDAI, 2022, p. 266). ويمثل هذا التوجه خطوة أساسية لترسيخ مبادئ الانضباط المالي، والشفافية، والنجاعة في تسيير المال العام، وضمان استدامة التمويل وفعالية تخصيص الموارد وتحسين القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية.

1.1.2.3 المبادئ الميزانياتية الجديدة:

بالإضافة إلى المبادئ التقليدية المعروفة، وهي: السنوية، والوحدة، والشمولية، والتخصيص، اعتمد الإطار الميزانياتي الجديد مبادئ جديدة تشمل: المصداقية، الشفافية، الأداء، والاستدامة. (وزارة المالية، 2025)

- ✓ **مبدأ المصداقية**: ويتمثل في تمكين البرلمان من الحصول على جميع المعلومات الضرورية لممارسة صلاحياته الرقابية بشكل فعال، بحيث تكون الفرضيات والمعطيات الميزانياتية منسقة، شاملة، دقيقة وذات صلة وينقسم بدوره إلى (OUDAI، 2022، صفحة 268):
  - **الصدق الميزانياتي**: تنص المادة 70 من القانون العضوي، على ضرورة تقديم قوانين المالية السنوية وقوانين مالية التصحيحية تكون بصورة صادقة تعكس جميع إيرادات ونفقات الدولة بدقة مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المتاحة التوقعات الممكنة عند إعدادها؛
  - **الصدق المحاسبي**: ويتعلق بقانون تسوية الميزانية حيث تنص المادة 65 من القانون العضوي، على ضرورة أن تكون حسابات الدولة منتظمة، صادقة وتعكس بأمانة وضعها المالي وممتلكاتها.
- ✓ **مبدأ الشفافية**: يتجسد مبدأ الشفافية حسب المواد: 72، 75، 76، 87 و88 من القانون العضوي، من خلال تطوير أساليب عرض مشاريع قوانين المالية، حيث أصبحت ترفق بوثائق وجداول توضح بدقة الاعتمادات المالية والأهداف المقررة، مما يسهّل فهمها من قبل البرلمانيين والمواطنين. كما تولي المؤسسات المالية الدولية أهمية خاصة لهذا الجانب، عبر تحديث مستمر للمدونات والمواثيق المرتبطة بها (زيتوني و بوذريع، 2025، صفحة 195).
- ✓ **مبدأ الأداء**: تم تكريس هذا المبدأ من خلال الاعتماد على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج في تجسيد السياسات العمومية (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018، صفحة المادة 02)والتي يتم التعبير عنها في شكل أهداف واضحة والتي تسعى لتحسين النجاعة الاقتصادية و الاجتماعية للبرامج العمومية وجودة الخدمة العمومية و التي تكون قابلة للقياس بواسطة مؤشرات الأداء والتي تكون موضوع تقييم، وذلك عن طريق مختلف الوثائق التي يتم إعدادها والتي ترافق إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والمتمثلة في:
  - **تقرير الأولويات والتخطيط(RPP)** : يعد تقرير الأولويات والتخطيط وثيقة ميزانية تعد سنويا من قبل كل وزارة. ويقدم هذا التقرير معلومات مفصلة حول الميزانيات، الأولويات، البرامج، الأهداف، النتائج المتوقعة، والمؤشرات المرتبطة بها، وذلك على فترة متعددة السنوات قابلة للتمديد بشكل متدرج.
  - **التقرير الوزاري للأداء(RMR)** : يشير التقرير الوزاري للأداء إلى الظروف التي تم فيها تنفيذ البرامج المدرجة في الميزانية، وكذلك درجة تحقيق الأهداف المحددة، والتي يتم قياسها ومتابعتها عبر مؤشرات الأداء المرتبطة بها .ويستعرض التقرير النتائج المحققة، ويقدم توضيحات حول الفجوات أو الاختلافات المسجلة بين النتائج المتوقعة والواقعية.

- ✓ **مبدأ الاستدامة:** تمثل الاستدامة المالية أحد العناصر الأساسية للإصلاح الميزانياتي في الجزائر. وتهدف إلى ضمان توازن وملاءمة المالية العمومية على المدى المتوسط من خلال التحكم في العجز والدين العمومي، مع تحسين القدرة على التنبؤ وكفاءة الإنفاق العام، ويستند هذا المبدأ إلى أدوات التخطيط متعددة السنوات مثل الإطار الميزانياتي متوسط المدى.

في هذا الإطار شرعت الجزائر في الاعتماد على الإطار الميزانياتي متوسط المدى ابتداء من سنة 2017 في إعداد قوانين المالية (الامر 01-15، 23 جويلية 2015، صفحة 16) . وقد أكدت المادة 2 من القانون العضوي رقم 18-15 على هذا المبدأ، من خلال تطوير أدوات برمجة ميزانياتية متعددة السنوات تشمل الإطار الميزانياتي متوسط المدى(CBMT) ، الإطار العام للنفقات متوسطة المدى (CDMT)، مخطط الالتزام بالنفقات (PED) (المرسوم التنفيذي 335-20، 22 نوفمبر 2020، صفحة 03).

يهدف الإطار الميزانياتي متوسط المدى إلى تعزيز التوازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي، وتحسين تخصيص الموارد وفق أولويات الإنفاق الاستراتيجي للحكومة، وتعزيز القدرة على التنبؤ المالي، وترشيد النفقات العمومية، وضمان استدامة المالية العامة مع تقييم الإمكانيات المستقبلية، مع الالتزام بالتوجهات الكبرى للحفاظ على التوازن المالي (بوعيشاوي و عزازي، 2021، صفحة 378).

إن اعتماد هذا الإطار يوفر للدولة وسيلة فعالة لتفادي أو الحد من المخاطر المالية المرتبطة بعدم كفاية التمويل للالتزامات متوسطة المدى، مثل الرواتب والصفقات العمومية، كما يقلل من اللجوء إلى مصادر تمويل بديلة وغير تقليدية، ما يساهم في ضمان استدامة المالية العمومية وحماية الأجيال القادمة من عبء الديون.

- ✓ **مبدأ المسؤولية:** المسؤولية بالنسبة للمسيرين من خلال تقديم مزيد من الحرية في التصرف مقابل المسائلة، ولإثبات هذه المسؤولية نص المشرع على مرفقات مشروع قانون تسوية الميزانية والمتمثلة في ملاحق تفسيرية وحسابات عامة للدولة تشمل الميزان العام للحسابات حسابات النتائج والحصيلة وتقييم الالتزامات ويرفق كذلك بتقرير وزاري يوضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية حيث يتم إيداع القانون المتضمن تسوية الميزانية أمام البرلمان (القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، 02 سبتمبر 2018، صفحة المادة 87).

1.2 إصلاح النظام المحاسبي: كما هو الحال في العديد من البلدان، فإن أي إصلاح للميزانية يقتضي بالضرورة إصلاح محاسبي مواز له. فقد أثبتت مختلف الدراسات المنجزة في ميدان المالية العامة أن عملية تحديث الأنظمة الميزانياتية، القائمة أساسا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، يتطلب تكييفا وإصلاحا عميقا لنظام المحاسبة العمومية باعتبارها الأداة الأساسية لتقييم أداء الإدارة وحماية المال العام من كل أشكال الهدر والاختلاسات. كما تعد أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، ومصدرا رئيسيا وهاما لتوفير البيانات اللازمة للتخطيط ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق أهداف السياسات العامة للدولة.

في هذا الإطار قامت جزائر بإصلاح واسع للنظام المحاسبي للدولة، يهدف إلى تعزيز الشفافية، والموثوقية، وملاءمة المعلومات المحاسبية والمالية، وكذلك الممارسات المحاسبية. التي يتمثل هدفها الرئيسي في تقديم تقارير محاسبية من خلال إعداد البيانات المالية ومؤشرات الأداء التي يمكن أن تشكل لوحة قيادة فعّالة لدعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أدوات متابعة تمكن من تحديد المسؤوليات وإصدار التنبيهات والتوصيات اللازمة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

1.2.1 مستجدات الإصلاح المحاسبي: لقد تضمنت أحكام القانون 23-07 المؤرخ في 25 يونيو 2023، مجموعة من المستجدات التي تأتي في سياق إصلاح المحاسبة العمومية باعتبارها واحد من أهم ركائز نجاح الإصلاح المالي حيث لا تكتسي طابعا تقنيا فحسب بل بعدا استراتيجيا مهما في التنظيم والتسيير وحوكمة الدولة، من خلال وضع قواعد فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة والحفاظ على المال العام ويمكن عرض أهم ما جاء به هذا الإصلاح في (المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، 2025):

1.2.1.1 الإطار القانوني الجديد لإصلاح المحاسبة العمومية:

يشكل القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المحطة الثانية لإصلاح المالية العمومية في الجزائر. يستند هذا القانون إلى أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والتي ينص على أن يتولى المحاسبون العموميون المكلفون بإدارة حسابات الدولة ضمان الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وفي التشريعات المتعلقة بالمحاسبة العمومية. ويعد هذا القانون تطويرا ضروريا للقانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، بهدف مرافقة الإصلاح الميزانياتي الذي أسسه القانون العضوي، خصوصا في مرحلة التنفيذ الميزانياتي والمحاسبي، والتي تعد مرحلة محورية.

1.2.1.2 اعتماد هيكل محاسبي ثلاثي الأبعاد:

يهدف إلى تنفيذ المحاسبة على أساس الحقوق والالتزامات المثبتة، والتي تتجسد من خلال إعداد، مسبقا، الأطر المرجعية المحاسبية للدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العامة ذات الطابع الإداري، وقد تم الإشارة إلى الشكل الجديد لنظام المحاسبة العمومية، من خلال أحكام القانون العضوي 18-15 وخاصة المادة 65، على إطار محاسبي ثلاثي الأبعاد يقوم على وجود ثلاثة أنواع من المحاسبة:

- ✓ **المحاسبة الميزانياتية:** وتشمل محاسبة الالتزامات ومحاسبة الصندوق، وهي قائمة على مبدأ "محاسبة الصندوق"، الذي يقتصر على تسجيل الايرادات والنفقات، المحصلة والملتزم بها ويتم مسكها بشكل مشترك بين الامر بالصرف والمحاسب العمومي؛
- ✓ **المحاسبة العامة:** تعد المحاسبة العامة الإصلاح الجوهري للمحاسبة العمومية وتسجل مجمل الحركات التي تؤثر على الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة، وهي قائمة على أساس الاستحقاق وتمسك من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي وبذلك تسمح هذه المحاسبة بإعطاء نظرة شاملة على الذمة المالية للدولة وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى جودة ومصداقية التقارير المالية مما يعزز عملية المساءلة ويعطي صوره واضحة وشفافة حول كيفية التصرف في المال العام؛
- ✓ **محاسبة تحليل التكاليف** :ويهدف هذا النوع من المحاسبة إلى متابعة الترخيص الذي منحته السلطة التشريعية والسهر على عدم تجاوزها وهي تدعم صلاحيات ممثلي الشعب بضمان فرض مراقبة برلمانية على النشاط الحكومي وتوفير ادارة سليمة تسيير الأموال العمومية والحيلولة دون استخدامها في الأغراض غير المحددة لها.

1.2.1.3 إدراج قوائم المالية ضمن الحساب العام للدولة واعتماد مبادئ محاسبية جديدة (القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 21 جويلية 2023، صفحة 10):

يشترط القانون أن يقدم الحساب العام للدولة صورة دقيقة وصادقة عن ممتلكات الدولة ووضعها المالي، ويتضمن الميزان العام للحسابات بالإضافة إلى القوائم المالية. وتعتبر هذه القوائم أداة هامة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة الموارد المالية للدولة، كما تساهم في توفير معلومات مالية تدعم الشفافية وترشد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

1.2.1.4 تكييف مهام ومسؤولية الأعوان العموميون (القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 21 جويلية 2023، صفحة 12):

لقد نص القانون على تحديد المسؤوليات لكل الفاعلين في دائرة الإنفاق والإيرادات العمومية منذ بدايتها وحتى تنفيذها النهائي، مع تكييف هذه المسؤوليات وفق المهام الجديدة لموظفي المحاسبة العمومية، بما يهدف إلى تعزيز الشفافية من خلال تتبع أثر استخدام الأموال العمومية. أما مسؤولية المحاسبين العموميين، فقد اقتصرت على الحالات التي يحدث فيها عجز في الصندوق فقط.

1.2.1.5 إدخال مبدأ التصديق على حسابات الدولة من طرف مجلس المحاسبة:

تخضع مخرجات المحاسبة العمومية لا سيما المحاسبة العامة، للرقابة البعدية التي يقوم بها مجلس المحاسبة، فقد نص هذا القانون على مبدأ المصادقة على الحسابات من طرف المجلس الذي بدوره يقوم بإعداد تقرير يتعلق بالمصادقة على الحسابات والذي يرافق مشروع قانون تسوية الميزانية (القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 21 جويلية 2023، صفحة 12).

1.3 النظام المعلوماتي لتسيير المالية العمومية (لكحل و لكحل، 2023، صفحة 426):

النظام المعلوماتي لتسيير المالية العمومية هو الإطار الرقمي الذي يستخدم لتحديث وتنسيق عمليات إعداد الميزانية، تنفيذها، ومسك الحسابات، من خلال أنظمة وبرامج إلكترونية مدمجة. يهدف هذا النظام إلى تحسين تدفق المعلومات المالية بين مختلف الهياكل، دعم الشفافية، تعزيز الرقابة، وتسهيل عملية اتخاذ القرار المالي داخل القطاع العمومي:

1.3.1 نظام بين الحكومات للميزانية (SIGBUD):

يعتمد نظام الميزانية الجديد على تنفيذ برنامج إعداد الميزانية (SIGBUD)، والذي تم بناؤه حول تسعة (09) أبعاد: النشاط، الكيان الإداري، الإقليم، مصدر التمويل، اقتراح الميزانية، التصنيف الاقتصادي حسب طبيعة الإنفاق، المشاريع، نتيجة الإخراج وإطار النفقات متوسط المدى (CDMT).

يسمح هذا البرنامج بـ: إنتاج الميزانية وفقا لمواصفات LOLF (ميزانية البرنامج) وتقييم الميزانية ومراقبتها.

1.3.2 تطبيق "أعداد" IDAD" لإعداد الموازنة العامة للدولة:

تم إنشاء تطبيق جديد مخصص لإعداد ميزانية الدولة، يسمى "اعداد"، رسميا في 2 أفريل 2024. يهدف هذا التطبيق إلى تحديث وتحسين عملية إعداد ميزانية الدولة، وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15.

يهدف تطوير هذا التطبيق إلى تنظيم عملية إعداد الميزانية وتوفير بيانات موحدة في الوقت الفعلي، وخاصة فيما يتعلق بحركات القروض وتقارير الأولوية والتخطيط والجداول المقارنة. ويشكل هذا التقدم تقدما كبيرا في رقمنة النظام المالي، مما يسمح بإدارة أكثر كفاءة وشفافية للموارد المالية للدولة.

ومن شأن التطبيق أيضا أن يساعد على تعزيز الحوكمة المالية وضمان تخصيص أفضل للأموال العامة. تم تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية، داخليا وفي مختلف الوزارات، بهدف ضمان التمكن الأمثل من التطبيق من قبل كافة الأطراف المشاركة في إعداد ميزانية الدولة.

1.3.3 نظام إدارة الميزانية المتكامل (SIGB):

لا يقتصر دور نظام إدارة الميزانية المتكامل (SIGB) على الجانب التقني المتعلق بتبسيط الإجراءات وتسريع معالجة النفقات فحسب، بل يتعداه ليشكل أداة استراتيجية من أدوات الحوكمة العمومية؛ فنجاح تفعيل هذا النظام يعد شرطا أساسيا لتعزيز الانضباط المالي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد التشغيلية، فضلا عن دوره المحوري في ترسيخ مبدأ الشفافية المالية الذي يمثل حجر الزاوية لأي عملية رقابية فعالة (سطوطح و بوجطو، أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (sigb) كآلية من أليات الحوكمة العمومية، 2025).

ومن الناحية الوظيفية، صمم هذا النظام ليغطي كافة احتياجات إدارة الميزانية والجانب المحاسبي بشكل متكامل. وتعمل هذه الأداة الرقمية على تبسيط المسارات الميزانياتية من خلال اعتماد مبدأ الإدخال الفردي للبيانات من قِبل مبادر العملية، مما يساهم في تسريع معالجة إجراءات النفقة وضمان اتساق المعلومات المتداولة بين المسؤولين المرخصين والمحاسبين والمراقبين.

ولضمان الانتقال السلس والتحكم المسبق في المخاطر التكنولوجية، تم تخطيط مسار النشر التدريجي لنظام (SIGB) وفق مراحل زمنية وتنظيمية دقيقة (سطوطح و بوجطو، أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كآلية من أليات الحوكمة العمومية، 2025، صفحة 201)، تتمثل أساسا في:

- ✓ **المرحلة الأولى (الإدماج المركزي)**: وتشمل التطبيق الحصري للنظام على مستوى المديريات المركزية التابعة لوزارة المالية (المديرية العامة للميزانية، الخزينة والمحاسبة، الضرائب، والجمارك) لإرساء النواة الصلبة للنظام واختبار كفاءته في معالجة الإيرادات والنفقات.
- ✓ **المرحلة الثانية (التوسع التجريبي النموذجي)**: وتتعلق بتوسيع نطاق التغطية المعلوماتية لتشمل قطاعات وزارية كبرى ذات كثافة مالية وإدارية، وهي تحديداً وزارات: التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الفلاحة، والأشغال العمومية.
- ✓ **المرحلة الثالثة (التعميم الشامل)**: وتهدف إلى النشر والتعميم الكامل للنظام المدمج عبر كافة الإدارات والهيئات العمومية على المستوى الوطني في أفق عام 2027.

غير أن الواقع الميداني كشف عن تحديات جسيمة تعترض هذا المسار؛ فقد سجلت التقارير تأخر في الالتزام بالجدول الزمني لتعميم النظام، مما استدعى إطالة أمد المرحلة التجريبية. وضمانا لاستيعاب الإدارة لهذا التحول الرقمي المعقد وتقليص الفجوة التقنية، أطلقت وزارة المالية برنامج تدريبي واسع النطاق استهدف في مرحلته الأولى تكوين 400 مكون مركزي، يتولون بدورهم توفير تدريب مكثف لأكثر من 6000 عون مالي وإداري، وهي خطوات تبرز حجم التحدي البشري المرتبط بنجاح هذه المنظومة.

يهدف إصلاح النظام الموازناتي والمحاسبي إلى تحديث أساليب الإدارة العمومية وتعزيز فعالية التسيير العام. ويرتكز هذا الإصلاح على ثلاثة مبادئ أساسية تشكل روحه وتوجه مساره، وهي: **الأداء، والاستقلالية، والمسؤولية** (Daoudi, 2006, p. 13)، فالأداء يقوم على ربط النفقات العمومية بأهداف محددة يتم تقييم مدى تحقيقها لاحقا اعتمادا على مؤشرات دقيقة وذات صلة، بما يعزز شرعية العمل العمومي ويجعل السياسات العامة أكثر شفافية. أما الاستقلالية، فتهدف إلى منح المسيرين العموميين هامشا أوسع من حرية التصرف في اختيار الوسائل والآليات الملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وهو ما أتاح تسييرا أكثر مرونة وفعالية. في حين تمثل المسؤولية الجانب المكمل لهذه الحرية، إذ يصبح المسير مطالبا بتبرير نتائج أدائه مقارنة بالأهداف المحددة سلفا، بما يجعل من مبدأ المساءلة محورا جوهريا في الإصلاح.

غير أن نجاح هذا التوجه الجديد في تحقيق غاياته يظل رهينا بوجود آليات رقابية فعالة تواكب هذا التحول، وتضمن احترام مبادئ الأداء والمسؤولية في تسيير المال العام. وفي هذا الإطار، يبرز مجلس المحاسبة باعتباره الجهة الدستورية المخولة لتجسيد الرقابة العليا على المالية العمومية،

حيث أصبح مدعوا إلى تكييف أدواته وأساليبه مع متطلبات الإصلاح الموازناتي والمحاسبي الجديدة، بما يعزز من دوره في ضمان الشفافية وحسن استخدام الموارد العمومية.

2 دور مجلس المحاسبة في ظل إصلاح الموازناتي والمحاسبي:

في ظل التحولات العميقة التي مست الإطارين الموازناتي والمحاسبي، لم يعد تحقيق نجاعة التسيير العمومي ممكنا دون تفعيل آليات رقابية تتماشى مع فلسفة الإصلاح الجديدة. ومن بين أهم هذه الآليات، يبرز مجلس المحاسبة باعتباره الضامن لاحترام مبادئ الأداء والمسؤولية في إدارة المال العام. فهو يشكل حلقة الوصل بين منطق الإصلاحات الرامية إلى تحسين التسيير، ومنطق الرقابة الساعية إلى التأكد من نجاعة هذا التسيير ومصداقيته.

2.1 تعريف مجلس المحاسبة: يعد مجلس المحاسبة: المؤسسة العليا المكلفة بالرقابة البعدية على الأموال العمومية وكذا رؤوس الأموال التجارية للدولة. ويكرس هذا النص مكانة المجلس كهيئة عليا ذات طابع دستوري تسهر على ضمان حسن استعمال الموارد العمومية وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة في تسيير المال العام. (دستور 2020، 30 ديسمبر 2020، صفحة 41)

تتمثل المهام الأساسية لمجلس المحاسبة في التحقق من شروط استعمال الموارد والوسائل العمومية، وتقييم طرق تسييرها من قبل الهيئات الخاضعة لرقابته، مع التأكد من مدى مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للتشريعات والتنظيمات المعمول بها (الامر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، 17 جويلية 1995، صفحة 03). ولا يقتصر دور المجلس على الكشف عن الاختلالات المالية والإدارية، بل يتجاوز ذلك إلى تشجيع الاستخدام المنتظم والفعال للموارد العمومية، وترسيخ مبادئ حوكمة التسيير المالية العمومية.

2.2 الدور التقليدي لمجلس المحاسبة بين الاستمرارية والتعزيز:

قبل دخول القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ، كان دور مجلس المحاسبة يتركز أساسا على التحقق من قانونية ومشروعية العمليات المالية، جامعا بين الاختصاصات القضائية والإدارية. وقد تم الحفاظ على هذه المهام الأساسية وتعزيزها في ظل الإطار القانوني الجديد.

2.2.1 الاختصاصات القضائية التقليدية (تقديم عام، 2025):

يحتفظ مجلس المحاسبة بدوره كهيئة قضائية مالية، حيث يمارس صلاحياته من خلال إصدار الأحكام، ويتولى المجلس، على وجه الخصوص، تصفية حسابات المحاسبين العموميين، وذلك عبر التحقق من سلوكهم الشخصي ومسؤوليتهم الخاصة في تسيير الأموال العمومية. وبالتوازي مع ذلك، يضطلع المجلس بمهمة مراقبة الانضباط في المجالين الميزانياتي والمالي، من خلال فرض غرامات على المسؤولين أو الأعوان الذين ارتكبوا أخطاء أو مخالفات ألحقت ضررا بالخزينة العمومية.

وبموجب الأمر رقم 95-20 المعدل، يساهم المجلس كذلك، في إطار صلاحياته، في تعزيز الوقاية ومكافحة مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير المشروعة، فضلا عن معالجة الانتهاكات المتعلقة بالأخلاقيات والواجب المهني ونزاهة التسيير. ويظل هذا الدور كحارس للشرعية والنزاهة المالية ركيزة أساسية في مهامه.

2.2.2 الرقابة على المشروعية والامتثال (تقديم عام، 2025):

على الصعيد الإداري، تتمثل المهمة التقليدية لمجلس المحاسبة في مراقبة حسن استخدام الموارد والأموال والوسائل المادية، من خلال التحقق من مدى مطابقة العمليات المالية والمحاسبية للهيئات الخاضعة لرقابته مع القوانين والتنظيمات المعمول بها. وتعد هذه المهمة الرقابية، الهادفة إلى التأكد من نظامية العمليات، ركيزة أساسية للحفاظ على النظام المالي العام.

2.2.3 الرقابة الإدارية على جودة التسيير والوظيفة الاستشارية (تقديم عام، 2025)

من المهم التأكيد على أنه، حتى قبل دخول القانون العضوي حيز التنفيذ، كان مجلس المحاسبة يمارس، ضمن اختصاصاته الإدارية، رقابة على جودة التسيير من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد. ويظهر ذلك أن الأسس القانونية لرقابة الأداء كانت موجودة مسبقا، مما يعني أن القانون العضوي للمالية لم يبتدع هذا النوع من الرقابة من العدم، بل قام بتقنينه وإدماجه بشكل منهجي ضمن الدورة الميزانياتية، وهو ما عزز من سلطته ونطاق تأثيره.

في هذا السياق، يبرز بشكل واضح حجم النشاط المكثف لهذا النوع من الرقابة؛ حيث يشير التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لعام 2025 إلى إنجاز 140 عملية تخص رقابة نوعية التسيير، منها 106 رقابة عضوية و34 عملية رقابية موضوعاتية كبرى (التقرير السنوي،

2025، صفحة 8). وقد سلط التقرير المذكور الضوء بكثافة على تقييم أداء السياسات العامة في قطاعات حيوية ومفصلية، شملت تقييم مرونة النظام الصحي الوطني (مثل المخطط الوطني للسرطان 2015-2019)، إنجاز الحظائر التكنولوجية ومشاريع رقمنة الإدارة العمومية، ودور المديريات في برمجة عمليات التجهيز. كما استعرض التقرير السنوي حصيلة عمليات استهدفت تسيير البلديات، والمرافق العمومية كالمحافظة الوطنية للساحل، وتثمين نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية. إن هذا التركيز الكثيف في تقرير 2025 على تقييم السياسات بدلا من التصديق المالي البحت، يؤكد استمرارية المجلس القوية في أداء رقابة الجودة والأداء بانتظار نضوج القوائم المالية الجديدة المبنية على الاستحقاق.

كما يضطلع المجلس بدور استشاري مهم، لاسيما من خلال إبداء رأيه في مشاريع القوانين التمهيدية الخاصة بقوانين تسوية الميزانية، حيث يعد لهذا الغرض تقرير تقييم يستند إلى نتائج الرقابة على تنفيذ قوانين المالية.

2.3 التحول الوظيفي تحت تأثير القانون العضوي 18-15 (LOLF): مهام وصلاحيات جديدة

تشكل المادة 88 من القانون العضوي رقم 18-15 الأساس القانوني لتحول دور مجلس المحاسبة، إذ منحت له مهمتين رئيسيتين أعادتا تحديد موقعه داخل الهيكل المؤسسي الجزائري (Finances publiques : les réformes profondes donnent plus de liberté aux gestionnaires publics, 2024).

2.3.1 المهمة الجديدة في التصديق على حسابات الدولة:

تعد مهمة تصديق حسابات الدولة دون شك من أهم الصلاحيات الجديدة وأكثرها تأثيرا في إعادة تشكيل دور مجلس المحاسبة. فقد أسندت المادة 88 من القانون العضوي 18-15، هذه المهمة بشكل صريح إلى المجلس، مما جعله يؤدي دور (المدقق الخارجي) أو (محافظ حسابات الدولة) وتهدف عملية التصديق إلى إبداء رأي فني، مهني ومستقل حول مدى دقة، شفافية ومصداقية الوثائق المالية للدولة- (Certification des comptes publics de l'État : Une nouvelle mission attribuée à la Cour des Comptes, 2023).

وتكمن أهمية هذه المهمة في مراقبة الحساب العام للدولة، الذي يعتمد على النظام الجديد للمحاسبة على أساس الاستحقاق، وتعد عملية التصديق عملية تقنية معقدة، إذ إنها، في العديد من التجارب الدولية، تحل محل الرقابة التقليدية على مطابقة العمليات. (Belacel و Djellal، 2025، صفحة 340)، ويفرض هذا التحول تغييرا ثقافيا وتقنيا عميقا داخل المجلس، نظرا لكونه يتطلب خبرات عالية في مجال التدقيق المالي، وهي خبرات تختلف جوهريا عن تلك التي كانت ترتكز تاريخيا على القانون وتصفية الحسابات.

وقد أعلن رئيس مجلس المحاسبة أن فريقا من الخبراء والقانونيين يتم تكوينه خصيصا لهذا الغرض، وسيكون جاهزا للشروع في تنفيذ مهمة التصديق في أفق سنة 2025 (Finances publiques : les réformes profondes donnent plus de liberté aux gestionnaires publics, 2024).

2.3.2 الصلاحيات الموسعة في تقييم النتائج والأداء:

عزز القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية (LOLF) ورسخ بشكل منهجي الدور التقييمي لمجلس المحاسبة. فقد أوكلت له المادة 88 مهمة تقييم نتائج تنفيذ قوانين المالية وتسيير الاعتمادات، لا سيما في ضوء البرامج المنفذة في إطار الميزانية الموجهة نحو الأداء. وتتطلب هذه المهمة تدعيم منهجية رقابة الأداء وتقييم السياسات العمومية، والتي أصبح من الضروري قياسها وفق معايير الفعالية والكفاءة والاقتصاد.

ولضمان الصرامة والمصداقية في هذه المهام الرقابية، يعمل مجلس المحاسبة بشكل نشط على تبني معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(INTOSAI) ، وخاصة المعايير الدولية للتدقيق على المالية العمومية(ISSAI) .

وفي هذا الإطار، يتم بانتظام تنظيم ورشات تكوين متخصصة، على غرار ورشة عمل أبريل 2026 حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية بمشاركة خبراء الإنتوساي، والتي استهدفت تطوير منهجيات التدقيق لفائدة طواقم المجلس، بهدف تطوير كفاءاتهم الميدانية وتعزيز قدراتهم المهنية في هذا المجال الحيوي للارتقاء لمستوى المعايير العالمية. (الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.، 2026)

2.3.3 تطور العلاقات مع المسيرين والبرلمان:

أحدث العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية (LOLF) تحولا عميقا في هيكلة نظام تقديم الحسابات. فالمسيرون العموميون، الذين أصبحوا يتمتعون بهامش أكبر من الحرية في التسيير، انتقلت مسؤوليتهم من مجرد الالتزام بقواعد الإنفاق إلى تحقيق أهداف الأداء. هذا النظام الجديد يتطلب من مجلس المحاسبة ممارسة رقابة لاحقة أكثر تطورا، ترتكز على تحليل المخاطر والنتائج بدلا من الاقتصار على التحقق الشكلي من الشرعية والقانونية.

إضافة إلى ذلك، فإن تصديق الحسابات وتقييم البرامج يعززان دور المجلس كهيئة مساعدة للسلطة التشريعية (البرلمان). فمن خلال توفير درجة عالية من الموثوقية للبيانات المالية والمحاسبية، تهدف عملية التصديق إلى خلق مناخ من الثقة لدى البرلمانيين، ومن ثم لدى المواطنين كذلك (Belacel و Djellal، 2025، صفحة 343). ومؤسسات التصنيف كذلك.

وقد تجلت أهمية هذه العلاقة الوثيقة في أبريل 2026، عندما عرض وزير المالية مشروع قانون تسوية الميزانية لعام 2023 أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. خلال تلك الجلسات البرلمانية، عبرت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية عن ارتياحها لصحة المعطيات المحاسبية حول تنفيذ الميزانية، مستندة في ذلك الارتياح بشكل كلي إلى تأكيدات مجلس المحاسبة في تقريره التقييمي المرفق بمشروع القانون (وكالة الأنباء الجزائرية، 2026). ورغم أن هذا التقرير التقييمي الخاص بعام 2023 كان يعتمد تقنيا على المحاسبة النقدية الكلاسيكية (قبل سريان النظام الجديد في 2025)، إلا أن البرلمان اعتبر تقرير المجلس آلية رقابية جوهرية تمكن السلطة التشريعية من تقييم مدى الالتزام بأحكام قانون المالية ومرآة عاكسة تعزز الحكامة وتكرس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومع ذلك، هناك توتر مؤسسي يرتبط بالخلفية التي نشأت فيها هذه الإصلاحات. إذ إن تدخل وزارة المالية–وهي الجهة التي تخضع حساباتها للتدقيق والتصديق من طرف المجلس– في إعداد النصوص القانونية المنظمة لعمل المؤسسة العليا للرقابة، يثير تساؤلات دقيقة حول مدى استقلالية هذه العملية وشرعيتها. وهذا ما يبرز الحاجة الملحة لأن يضمن مجلس المحاسبة أعلى درجات الصرامة التقنية والاستقلالية التامة، من أجل حماية مصداقية آرائه التدقيقية وضمان ثقة جميع الأطراف.

ويجسد هذا التحول في دور المجلس بوضوح من خلال مقارنة وظائف الرقابة قبل وبعد تطبيق القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (1): مقارنة وظائف الرقابة لمجلس المحاسبة قبل وبعد الإصلاح:

مجال الرقابة	قبل الإصلاح الموازناتي	بعد الإصلاح الموازناتي	الهدف الرئيسي
الإطار الميزانياتي	التحقق من مطابقة النفقات (ميزانية الوسائل)	تقييم النتائج والبرامج (الميزانية المتمحورة حول النتائج)	الفعالية الكفاءة والاقتصاد.
الإطار المحاسبي	الرقابة على قانونية العمليات (الأساس النقدي للمحاسبة العمومية وتسوية الحسابات)	المصادقة على حسابات الدولة (المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة)	الموثوقية، المصداقية، والشفافية المالية.
الإطار المؤسساتي للمجلس	جهة قضائية مالية لمراقبة النفقات والانضباط	مدقق حسابات الدولة (محافظ حسابات) ومراجع الأداء.	الحوكمة الرشيدة والمسؤولية (واجب تقديم الحساب)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية والأمر 95-20 المتمم بالأمر 10-02 المتعلق بمجلس المحاسبة

3 التقييم الميداني وتحديات مجلس المحاسبة في ظل الإصلاحات المالية (دراسة تحليلية لمخرجات تقرير مجلس المحاسبة 2025 وقانون تسوية الميزانية لسنة 2023 المصادق عليه في أفريل 2026):

3.1 التقييم الميداني لمسار عملية التصديق على حسابات الدولة: بين حتمية الإصلاح الهيكلي والواقع الميداني:

غالبا ما يصطدم التصميم النظري المحكم للقوانين والاستعداد التنظيمي للأجهزة الرقابية بتعقيدات البيئة الإدارية والتكنولوجية في واقع الممارسة الميدانية. وللوقوف على المدى الفعلي لتحقيق أهداف الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، تستند هذه الدراسة إلى معاينة ميدانية وتحليل للمخرجات الرسمية للمجلس، (تقرير السنوي للمجلس لسنة 2025 قانون تسوية الميزانية لسنة 2023) ويبرز هنا تساؤل محوري: هل اكتملت عملية مصادقة مجلس المحاسبة على حسابات الدولة في آفاق 2025 وفقا للأجندة الرسمية المسطرة؟

تشير القراءة التحليلية للمؤشرات الميدانية إلى أن العملية لا تزال في مرحلة "حضانة وتأسيس" معقدة، ولم تبلغ بعد مرحلة إصدار "شهادة تصديق" شاملة ونهائية. وتستند هذه النتيجة إلى المعطيات التالية:

3.1.1 العوائق الزمنية وتأخر نضوج المادة المحاسبية:

من الناحية الأكاديمية والمهنية، ينصب التصديق المالي على قوائم مالية مجمعة ونهائية لسنة مالية مكتملة. وبناء على إعلان وزارة المالية عن الانطلاق الفعلي في تطبيق المخطط المحاسبي الجديد (المبني على أساس الاستحقاق) ابتداء من 2 جانفي 2025 (التعليمة رقم 21 المتعلقة بالدخول الفعلي للمخطط المحاسبي للدولة حيز التنفيذ، 29 ديسمبر 2024)،فإن السنة المالية 2024 قد أغلقت محاسبيا وفق النظام الكلاسيكي (الأساس النقدي). وعليه، تعد سنة 2025 أول سنة مالية تخضع نظريا للقواعد المحاسبية المؤهلة للتصديق. وبما أن مسار إغلاق الحسابات، وإجراء التسويات، وإعداد الحساب العام للدولة يتطلب أشهرا، فإن المادة المحاسبية الخام لن تكون جاهزة ومدققة نهائيا من قِبل مجلس المحاسبة قبل أواخر عام 2026 أو مطلع عام 2027.

3.1.2 التحول نحو رقابة الأداء في تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2025:

يعد التقرير السنوي لمجلس المحاسبة الوثيقة المرجعية لتقييم الممارسة الرقابية. وبتحليل مخرجات تقرير سنة 2025 (الذي تضمن 13 مذكرة إدراج و38 توصية)، يلاحظ توجها مكثفا نحو "رقابة نوعية التسيير" وتقييم السياسات العامة، غيابا لإبداء رأي تصديق مالي شامل على ميزانية الدولة.

لقد ركز المجلس جهوده على عمليات رقابية موضوعاتية استهدفت إدارات الدولة والجماعات المحلية، شملت تقييم مرونة النظام الصحي، المخطط الوطني للسرطان، مشاريع الرقمنة، تسيير الموارد البشرية، والطاقات المتجددة. إن هذا التوجه، ورغم أهميته المحورية في إرساء ثقافة تقييم الأداء، يؤكد أن المجلس يمارس مهامه في حدود ما تتيحه البيانات الحالية، في انتظار استكمال الإدارات التنفيذية للبنية التحتية الخاصة بالمحاسبة العامة.

إن التركيز المكثف لمجلس المحاسبة على رقابة الاداء في تقريره لسنة 2025، لا يمثل في نظرنا مجرد تطبيق روتيني لمهامه، بل نقرأه كتوجه ذكي، فرضه الواقع الميداني. ففي ظل تأخر الإدارات في جرد الأصول وغياب نظام محاسبي قائم على أساس الاستحقاق، يسمح بإصدار (شهادة تصديق) شاملة، بادر المجلس حسب تحليلنا، إلى تعويض هذا الشلل المحاسبي بتكثيف الرقابة على الأداء وتقييم السياسات العمومية (كقطاع الصحة والرقمنة). وهذا يثبت من منظورنا أن الهيئة الرقابية تعيش مرحلة انتقالية تضطر فيها للعمل بالممكن الميداني لتفادي حالة الفراغ الرقابي، ريثما تكتمل البنية التحتية لنظامSIGB.

3.1.3 مخرجات الرقابة البرلمانية وقانون تسوية الميزانية:

بين الإطار النظري والتطبيق العملي بشكل أوضح على مستوى السلطة التشريعية؛ ففي أفريل 2026، عرض مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2023 على البرلمان، ليكون أول اختبار حقيقي لمبادئ القانون العضوي 15-18. ورغم تأكيدات الوصاية على الانتقال نحو محاسبة الذمة المالية، إلا أن الممارسة العملية في هذا القانون ظلت رهينة المنطق النقدي؛ حيث ارتكزت الوثائق المرافقة على التدفقات الفعلية للإيرادات التي بلغت 9117.45مليار دج، والنفقات التي ناهزت 10592مليار دج (القانون 11-26 المتعلق بنسوية الميزانية لسنة 2023 ، 12 ماي 2026)، دون أن يرافق ذلك عرض متكامل للنتيجة المحاسبية ضمن الحساب العام للدولة، وهو ما اعتبرته لجنة المالية والميزانية مخالفة صريحة للمادة 88من القانون العضوي.

وفي حين أبدت اللجنة ارتياحا استنادا إلى تقرير مجلس المحاسبة حسب مقرر لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، إلا أن فحص فحوى التقارير يكشف أن دور المجلس لم يرق بعد ليكون "شهادة تصديق" تقيم أصول وخصوم الدولة وفق المعايير الدولية، بل استمر في أداء دور تقليدي يركز على مطابقة التنفيذ للرخص القانونية. والأخطر من ذلك، هو ما كشف عنه تقرير اللجنة من "اختلالات هيكلية" تمس جوهر الإصلاح؛ لاسيما تسجيل مخالفات صريحة للمادتين **45و50**من القانون 15-18، عبر اللجوء لترتيبات استثنائية في حسابات التخصيص الخاص، وتجاوز السقوف القانونية لتمويلها، مما يثبت أن الانضباط الميزانياتي والشفافية المحاسبية لا يزالان يواجهان ممانعة إجرائية في مرحلة التنزيل الفعلي.

الجدول رقم (2): مخرجات الرقابة البرلمانية لقانون تسوية الميزانية لسنة 2023.

مجال التحول الرقابي	الوضع في ظل النظام الكلاسيكي (ما قبل 2025)	الوضع المستهدف (حسب القانون 18–15)	المعاينة الميدانية الفعلية في 2026
طبيعة الإبلاغ المالي	المحاسبة النقدية البسيطة (مراقبة الإيرادات والنفقات الفعلية)	المحاسبة على أساس الاستحقاق (إثبات الحقوق والالتزامات وجرد الأصول)	انطلاق المرحلة الانتقالية فعليا؛ الحسابات الختامية المكتملة والمجمعة غير متوفرة بعد للتصديق.
الوثيقة الرقابية الختامية	تقرير التقييم العام المرفق بقانون تسوية الميزانية	إصدار شهادة التصديق (Certification)الموثقة على الحساب العام	المجلس مستعد منهجيا، لكنه يعمل على إغلاق ومراجعة حسابات 2025 لإصدار أول رأي تدقيقي شامل مستقبلا.
محور الجهد الرقابي	رقابة المطابقة القانونية وتقييم استهلاك الاعتمادات	تقييم شامل للأداء المالي، المؤشرات، وتصديق المركز المالي	التركيز الميداني الكثيف في تقرير 2025 على تقييم السياسات (الصحة، الرقمنة، البلديات) في انتظار اكتمال المنظومة المحاسبية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات قانون تسوية الميزانية لسنة 2023.

3.2 التحديات التشغيلية واستراتيجية تكيف مجلس المحاسبة مع الإصلاحات:

3.2.1 عقبات التصديق المالي في الجزائر: تشخيص للواقع:

لا يمثل التأخر في إصدار "شهادة التصديق" استثناء خاصا بالتجربة الجزائرية في مسار إصلاح نظامها المالي؛ فالدول الرائدة في هذا المجال، كفرنسا، استغرقت سنوات عديدة لتبني وتجسيد هذا النهج بعد إقرار قوانينها العضوية للماليةفقد شهدت في بدايتها إبداء مجلس المحاسبة الفرنسي لـ 13 تحفظا جوهرياً في سنة 2006 وهي أول سنة تم فيها التصديق لأول مرة، ليصل عدد التحفظات إلى 5 في سنة 2023 (Gueroui، Khoualed، و Boulmtared، 2025، صفحة 28). وفي السياق الجزائري، تواجه الإدارة العامة حزمة من التحديات الهيكلية والتشغيلية المعقدة. واستنادا إلى المعاينات الميدانية ومخرجات التقارير الرقابية (التقرير السنوي للمجلس 2025)، يمكن حصر هذه التحديات التي تعيق مسار الإصلاح وتؤجل تحقيق الموثوقية الكاملة للقوائم المالية في:

أولا: البعد التكنولوجي (قصور الأنظمة المدمجة وتحديات الموثوقية الرقمية):

تعد البيئة الرقمية المتكاملة حجر الزاوية للعبور الآمن نحو تطبيق نموذج "ميزانية البرامج" واعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق. غير أن الواقع الحالي يشير إلى أن ضعف البنية المعلوماتية يمثل عائقا هيكليا يهدد مسار الإصلاح المالي برمته. فمن الناحية العملية، يعتمد مجلس المحاسبة في ممارسة صلاحياته الحديثة—وعلى رأسها التصديق على الحسابات—بشكل كلي على كفاءة وتطور الأنظمة المعلوماتية التابعة لوزارة المالية. وتكشف المعاينة الميدانية عن فجوة تكنولوجية عميقة؛ إذ إن عدم تعميم النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) واقتصاره على خمس وزارات فقط، يعرقل مهمة التصديق ويؤجلها (Belacel و Djellal، 2025، صفحة 338). ولا يقتصر هذا القصور السلبي على الإدارة اليومية للعمليات المالية، بل يمتد ليضعف أسس الحوكمة العمومية، حيث تستحيل ممارسة الرقابة المبنية على الأداء والمساءلة الفعالة في غياب نظام معلوماتي وطني موحد، مما يجعل الاستثمار الرقمي السبيل الأوحد لضمان الشفافية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات التكنولوجية وهشاشة الرقابة الداخلية تتطابق تماما مع ما واجهته فرنسا بين عامي 2006 و2015 (Gueroui، Khoualed، و Boulmtared، 2025، صفحة 28)، مما يؤكد أن العقبات التي يواجهها مجلس المحاسبة الجزائري اليوم هي تحديات مرحلية طبيعية سبق وأن واجهتها الدول المتقدمة، وهو ما يضفي مصداقية دولية تامة على هذا التشخيص الميداني.

وفي سياق ذي صلة، أدى عدم اكتمال نضج الأنظمة المخصصة لإعداد الحساب العام للدولة إلى تعذر الالتزام بالآجال القانونية المحددة لسنة 2025 لإصدار أول "شهادة تصديق"هذا الواقع فرض على مجلس المحاسبة مواجهة تعقيدات منهجية مستجدة، حتمت عليه الانتقال التدريجي نحو "التدقيق المعلوماتي" كأداة لا غنى عنها لفحص نزاهة البيانات المدمجة والتحقق من الموثوقية التقنية للسجلات الرقمية.

ويصطدم المجلس بمفارقة استراتيجية تكمن في وجود فراغ مؤسساتي في الكفاءات الرقمية؛ إذ يفتقر في ظل إطاره القانوني الحالي (الأمر 95-20) للغطاء القانوني الكافي الذي يتيح له استقطاب وتوظيف خبراء تقنيين متخصصين في تدقيق نظم المعلومات ومحللي البيانات

الضخمة(Big Data) . إن هذا العجز في الموارد البشرية المتخصصة تكنولوجيا يعيق القدرة على مواكبة ومراجعة الأنظمة المعقدة مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة(ERP) ، مما يجعل من عملية التحقق من تكامل العمليات المالية وضمان حمايتها من الثغرات التقنية التي قد تؤثر على مصداقية الحساب العام، مهمة في غاية الصعوبة والتعقيد.

ثانيا: البعد المحاسبي (إشكالية جرد الأصول والانتقال المفاهيمي):

يواجه مسار التصديق تحدي مفاهيمي يتمثل في الانتقال المعقد من "المحاسبة على الأساس النقدي" إلى "محاسبة مبنية على أساس الاستحقاق". وتكمن المعضلة الكبرى في غياب قاعدة بيانات تاريخية دقيقة لتقييم أصول الدولة وممتلكاتها غير النقدية (كالعقارات، المباني، والبنى التحتية)، من الناحية المهنية، يتعذر على أجهزة الرقابة المصادقة على الميزانية العمومية للدولة دون تحديد دقيق للتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة لتلك الأصول. كما أن إعداد "الميزان الافتتاحي" يتطلب عمليات جرد وطنية شاملة ومعقدة، تتضمن حساب الإهتلاكات وتحديد مستحقات وديون الدولة. إن الافتقار إلى الدقة في هذه الأرصدة الافتتاحية سيؤدي حتما إلى نقص في موثوقية القوائم المالية، مما سيدفع هيئات التدقيق إلى إبداء تحفظات جوهرية في تقاريرها المستقبلية.

ثالثا: البعد المؤسساتي (القصور التنظيمي وهشاشة آليات الرقابة الداخلية) :

أحدث الانتقال نحو ميزانية البرامج تغييرا جذريا في الإجراءات الإدارية والمالية، حيث اصطدم هذا التحول الميزانياتي بقصور تنظيمي هيكلي في استيعاب الآليات الجديدة. فرغم استحداث القانون العضوي 18-15 لأدوار وظيفية جديدة كمسؤول البرنامج، إلا أن التأطير المنهجي والتشغيلي لا يزال يعاني من اختلالات واضحة، لاسيما فيما يتعلق بضعف الامتثال التنظيمي للإجراءات المستحدثة على المستويات المحلية مقارنة بالمركزية.

وقد أفرز هذا القصور بطئا في تفعيل الانتقال الفعلي نحو التقييم بناء على المساءلة ومؤشرات الأداء، واستمرار الارتهان للممارسة التقليدية القائمة على قياس نسبة استهلاك الاعتمادات. إن هذا الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج يتطلب مستوى عاليا من الإفصاح المالي والامتثال لمتطلبات الشفافية الميزانياتية، لربط مسؤولية الآمرين بالصرف بمدى تحقيق الأهداف المسطرة بدلا من مجرد تنفيذ النفقات.

ومما يعمق من حدة هذه الاختلالات، تواجه الهياكل الإدارية هشاشة واضحة في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، مع غياب شبه تام لآليات رصد وتقييم المخاطر المالية. هذا الضعف الهيكلي يلقي بعبء تطهير البيانات وتصحيح الاختلالات بالكامل على عاتق المدقق الخارجي (مجلس المحاسبة)، مما يعقد مهمة التحقق من نظامية العمليات وتصديق الحسابات ضمن الآجال القانونية. وأمام هذا الواقع، تبرز ضرورة تكييف منهجيات التدقيق لمجلس المحاسبة لتتجاوز الرقابة التقليدية، نحو التركيز على تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لضمان التزام الإدارات بمتطلبات الحوكمة المالية.

رابعا: مفارقة التأطير القانوني والفراغ المؤسساتي:

يواجه مجلس المحاسبة مفارقة استراتيجية حادة تحد من فاعليته في مواكبة التحولات العميقة لنظام المالية العمومية؛ ففي حين يطالب بتطبيق أحدث معايير التدقيق والتصديق التي جاءت بها المنظومة القانونية الجديدة (قوانين 2018 و2023)، لا يزال إطاره التشريعي المرجعي حبيس الأمر رقم 95-20 الصادر منذ نحو ثلاثة عقود. هذا التشريع القديم، الذي صمم أساسا لرقابة المطابقة الكلاسيكية والتصفية القضائية، عاجز عن استيعاب المتطلبات المنهجية المعاصرة لرقابة الأداء والتصديق المالي. ورغم أن المادة 88 من القانون العضوي 18-15 قد أسست نظريا لمهام التصديق وتقييم الأداء، إلا أنها تظل إطارا عاما يفتقر للآليات الإجرائية والقوة الإلزامية التي يفترض أن يرسيها قانون عضوي جديد خاص بالمجلس. ويفرز هذا التأخر التشريعي فراغا مؤسساتيا يحول دون تحديث الهياكل، كإنشاء غرف متخصصة أو استقطاب كفاءات تقنية متقدمة في تدقيق النظم والبيانات الضخمة. ويتعمق هذا الفراغ بشكل أخطر في غياب القواعد الدستورية والقانونية التي تضبط سيناريوهات الرقابة المعقدة، مثل تبعات "الرأي السلبي" أو رفض التصديق؛ إذ يسود غموض مقلق حول مآل "قانون تسوية الميزانية" في البرلمان (Belacel و Djellal، 2025، صفحة 342)، وموقف المحكمة الدستورية منه في حال افتقاره لمصداقية التصديق. وهو ما يؤكد أن هذا الفراغ لا يقتصر على العجز التقني، بل يمثل أزمة آليات دستورية في التعامل مع المخرجات الرقابية السيادية.

من خلال قراءتنا التحليلية لواقع الإصلاحات، نرى أن المشرع الجزائري قد وقع في مفارقة هيكلية؛ ففي حين سارع إلى استيراد مفاهيم ميزانياتية متطورة (كالتصديق المالي وميزانية البرامج) من التجارب الدولية المتقدمة وكرسها في القانون 18-15، فإنه أغفل تهيئة البيئة

المؤسساتية الحاضنة لها. إن إلزام مجلس المحاسبة بتأدية أدوار رقابية من الجيل الجديد في ظل احتفاظه بقانون أساسي يعود لتسعينيات القرن الماضي (الأمر 95-20)، يمثل في تقديرنا عائقا بنيويا يفرغ الإصلاح من محتواه. ونستنتج هنا أن نجاح الرقابة لا يتحقق بمجرد استنساخ النصوص، بل يتطلب هندسة مؤسساتية متكاملة تمنح المجلس الاستقلالية الإجرائية والتقنية التي تؤهله لمقارعة الإدارات التنفيذية التي يدقق حساباتها.

3.2.2 استراتيجيات التكيف المؤسساتي وتحديث آليات مجلس المحاسبة:

أمام التحديات الميدانية والتشغيلية السالفة الذكر، أدرك مجلس المحاسبة حتمية الشروع في مسار تكيفي شامل يهدف إلى تحديث أساليب عمله والارتقاء بقدراته المؤسساتية لتتماشى مع متطلبات الإصلاح الموازناتي والمحاسبي من خلال:

أولا: تأهيل الكفاءات البشرية وتحديث الأدلة المنهجية:

إن المهام المستحدثة، لاسيما التدقيق المالي وتقييم السياسات العمومية، تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة المهنية والخبرة المتخصصة التي تتجاوز الوظائف الرقابية التقليدية .واستجابة لهذا التحدي، أطلق مجلس المحاسبة استراتيجية شاملة لتأهيل موارده البشرية وتحديث مقارباته المنهجية، ترتكز على المحاور التالية:

- ✓ **برامج التكوين والتوأمة:** أطلق المجلس برامج تكوين مكثفة تهدف إلى إعداد فرق متخصصة تضم قانونيين وخبراء في التدقيق. ويعد برنامج التوأمة المؤسساتية مع الأجهزة العليا للرقابة في فرنسا والبرتغال، والممول من طرف الاتحاد الأوروبي، ركيزة أساسية في هذه الاستراتيجية لاكتساب الممارسات الفضلى وتعزيز القدرات، خاصة في مجال التصديق على حسابات الدولة(Certification des comptes publics de l'État : Une nouvelle mission attribuée à la Cour des Comptes، 2023).
- ✓ **توحيد الممارسات واعتماد المعايير الدولية:** تتركز جهود التحديث على إعداد واعتماد أدلة مرجعية للتدقيق، لاسيما "دليل تدقيق الأداء"، بما يتوافق بدقة مع المعايير الدولية للتدقيق على المالية العمومية (ISSAI) الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (اجتماع إطلاق المبادرة المتعلقة بإدارة جودة أعمال التدقيق، 2025)(INTOSAI).
- ✓ إرساء نظام لإدارة الجودة :لضمان مصداقية استنتاجاته وآرائه المتعلقة بالتصديق، بادر المجلس إلى عقد شراكات استراتيجية مع البنك الدولي ومبادرة تطوير الإنتوساي(IDI) ، بهدف وضع نظام متكامل لإدارة جودة عمليات التدقيق، مما يعزز من استقلالية وموثوقية الرأي التدقيقي في مواجهة الواقعين الإداري والسياسي.

الجدول رقم3: الورشات الاستراتيجية والتحديات التشغيلية لمجلس المحاسبة الجزائري

تصنيف الورشة	موضوع الورشة (آخر النشاطات)	آلية التنفيذ / الشركاء	التحدي والهدف المنشود
ورشات المعايير الدولية	التدقيق في أهداف التنمية المستدامة (أفريل 2026)	مشاركة (عن بعد) مع فرق عمل منظمة الإنتوساي(INTOSAI)	تطوير منهجيات تدقيق وطنية تتماشى مع المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة والبيئة.
ورشات التوأمة المؤسساتية	تصديق حسابات الدولة والمحاسبة العامة	مشروع التوأمة مع مجالس المحاسبة (فرنسا والبرتغال)	الانتقال الكامل إلى دور" محافظ حسابات الدولة "بحلول نهاية 2025وفق النظام المحاسبي الجديد.
ورشات الإدارة الاستراتيجية	التخطيط والمتابعة وتسيير الأداء (ديسمبر 2025)	مبادرات المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة(ARABOSAI)	تعزيز" الإدارة الاستراتيجية "للهيئات الرقابية لضمان تخطيط فعال ومتابعة دقيقة للأداء المؤسساتي.
ورشات الرقابة التقنية	التدقيق المحاسبي لأنظمة المعلومات (IT Audit)	خبراء دوليون + ورشات داخلية	مواكبة نظام SIGB والقدرة على التدقيق في بيئة رقمية بالكامل لتقليص عدم التماثل المعلوماتي.
ورشات تقييم السياسات	منهجية رقابة الأداء وتقييم البرامج العمومية	تعاون تقني (الهيئة التطوعية للخدمات المالية الأمريكية + التوأمة)	تعزيز مهارات القضاة في تقييم "نوعية التسيير "بدلاً من الاكتفاء برقابة" المشروعية."

ورشات الحوكمة الداخلية	لجنة البرامج والتقارير (اجتماعات دورية 2026)	اجتماعات تقنية داخلية (تحاضر مرئي)	ضمان جودة التقارير السنوية والتقارير التقييم

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، قسم النشاطات (تم الاطلاع في أفريل 2026و التقارير السنوية لمجلس المحاسبة الجزائري (2023-2025).

ثانيا: الرقمنة الداخلية وتطوير آليات التدقيق المعلوماتي:

لمواجهة التحديات التكنولوجية التي يفرضها الانتقال الموازناتي وتأخر جاهزية النظام المدمج لتسيير الميزانية(SIGB) ، تبنى مجلس المحاسبة مقاربة استباقية مزدوجة ترتكز على رقمنة آلياته الداخلية من جهة، وتطوير قدراته المنهجية في تدقيق النظم المعلوماتية للإدارة من جهة أخرى:

- ✓ **رقمنة الأنشطة الرقابية الداخلية:** بادر مجلس المحاسبة بتطوير برنامج خاص لرقمنة أنشطته الرقابية .وتهدف هذه الخطوة الهامة إلى رفع كفاءته الداخلية وتحسين فعالية مهامه، مما يسهل عليه مستقبلاً معالجة البيانات الضخمة والتدفقات المالية المرتبطة بعمليات التصديق وتقييم الأداء.
- ✓ **تطوير أطر رقابة الفضاء الرقمي:** لم تقتصر جهود المجلس على رصد القصور التقني المرتبط بجاهزية الأنظمة المعلوماتية لوزارة المالية، بل امتدت لتشمل بناء إطار منهجي متكامل لرقابة الفضاء الرقمي للمالية العمومية. ويتجسد ذلك في مسعى المجلس لتطوير دليل شامل لتدقيق ورقابة أنظمة المعلومات، مع التركيز بشكل خاص على أنظمة تخطيط موارد المؤسسة(ERP) .
- ✓ **ضمان سلامة النظم والموثوقية التقنية:** تأتي هذه الخطوة الاستراتيجية لتزويد القضاة والمدققين بالآليات التقنية اللازمة لفحص سلامة البيانات المالية المدمجة، والتأكد من موثوقية السجلات الرقمية في ظل بيئة التسيير المتمحور حول النتائج. تهدف عملية تدقيق أنظمة (ERP) إلى التحقق من تكامل العمليات المالية والمحاسبية، وضمان عدم تعرضها لأي ثغرات تقنية أو أخطاء برمجية قد تؤثر سلبا على صدقية الحساب العام للدولة وتعيق استصدار شهادة التصديق.

4 النتائج المتوصل إليها وإختبار الفرضيات:

بناء على التحليل المعمق لمخرجات مجلس المحاسبة (تقرير سنة 2025) ومتابعة عرض قانون تسوية الميزانية لسنة 2023 المصادق عليه في أفريل 2026، يمكن استخلاص النتائج الرئيسية للدراسة واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أولا: نتائج الدراسة:

✓ أثبتت الدراسة أن مسار الانتقال نحو المهام المستحدثة لمجلس المحاسبة (التصديق وتقييم الأداء) لا يزال في مرحلة "حضانة وتأسيس" ولم يبلغ مرحلة النضج التشغيلي الكامل رغم انقضاء الآجال المبرمجة؛

✓ كشفت النتائج عن وجود مفارقة بين الطموح القانوني للقانون العضوي 18-15 وبين واقع تنفيذ الموازنة؛ حيث لا يزال قانون تسوية الميزانية لسنة 2023 يعتمد منطق المحاسبة النقدية البسيطة، مع تسجيل تجاوزات في سقوف حسابات التخصيص الخاص، مما يعكس مقاومة إجرائية للتحول نحو شفافية الذمة المالية؛

✓ نظرا لعدم نضوج القوائم المالية على الاستحقاق، وجه المجلس جهوده الرقابية بشكل مكثف نحو رقابة الأداء (بواقع 140 عملية في 2025)، مما جعل تقييم السياسات العامة في قطاعات الصحة والرقمنة هو النشاط الفعلي الطاغي بانتظار اكتمال المنظومة المحاسبية؛

✓ أظهرت الدراسة أن تعثر التعميم الشامل للنظام المعلوماتي المدمج (SIGB) واقتصاره على 5 وزارات فقط يمثل الحاجز التقني الأول أمام إصدار شهادة التصديق، مما خلق فجوة في موثوقية البيانات المالية المتاحة للتدقيق؛

✓ استجاب المجلس للنقص التقني من خلال تطوير أدلة منهجية متخصصة لرقابة الفضاء الرقمي وأنظمة(ERP) ، لضمان سلامة السجلات الرقمية في ظل بيئة التسيير المتمحور حول النتائج؛

✓ الفراغ المؤسساتي: كشف التقييم الميداني عن مفارقة استراتيجية تعيق فعالية التحول الرقابي؛ حيث يطالب مجلس المحاسبة بممارسة مهام تقنية ومعاصرة (التصديق المالي ومراجعة الأداء) أقرها القانون العضوي 18-15 وقانون المحاسبة 23-07، بينما لا يزال إطاره القانوني المنظم حبيس الأمر رقم 95-20 الصادر منذ ثلاثة عقود. هذا القصور التشريعي أدى إلى نشوء فراغ مؤسساتي يحول دون تحديث الهياكل التنظيمية للمجلس أو استقطاب كفاءات تقنية متخصصة في تدقيق النظم والبيانات الضخمة (Big Data) لتعويض النقص في نظام(SIGB) ،

كما أبقى على حالة من الغموض حول التبعات الدستورية والقانونية لمخرجات الرقابة الجديدة، لاسيما في حالات رفض التصديق أو إبداء رأي سلبي.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

✓ الفرضية الأولى (تحول التركيز الرقابي نحو تقييم الأداء): تشير نتائج التحليل إلى قبول هذه الفرضية. فقد أثبت فحص مخرجات التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2025 وجود توجه مكثف نحو رقابة نوعية التسيير (إنجاز 140 عملية رقابية)، مما يجسد انتقالا فعليا للجهد الرقابي من مجرد فحص المطابقة التقليدي إلى التقييم الفعلي لأداء السياسات العمومية (كقطاعي الصحة والرقمنة)، استجابة لمتطلبات ميزانية البرامج التي أقرها القانون العضوي 18-15؛

✓ الفرضية الثانية (ارتباط التصديق بالتطبيق الفعلي لمحاسبة الاستحقاق) :تشير نتائج التحليل إلى قبول هذه الفرضية. حيث بينت المعاينة الميدانية لقانون تسوية الميزانية لسنة 2023 أن استمرار العمل بالمنطق النقدي، وتأخر عمليات جرد أصول الدولة وإعداد الأرصدة الافتتاحية (كعناصر أساسية لمحاسبة الاستحقاق)، قد حال دون توفر مادة محاسبية ناضجة، وهو ما منع مجلس المحاسبة من ممارسة وظيفته كمدقق خارجي وإصدار شهادة تصديق مالية شاملة في الآجال المحددة؛

✓ الفرضية الثالثة (نظام SIGB كعائق تقني): تشير النتائج إلى قبول الفرضية: فقد أظهر التقاطع بين متطلبات الرقابة المعاصرة والواقع التقني أن محدودية نشر النظام المعلوماتي المدمج (SIGB) واقتصاره على 5 وزارات فقط، قد شكل فجوة تكنولوجية وحاجزا تقنيا أعاق توفير بيانات مالية مدمجة وموثوقة، مما يحد من قدرة المجلس على إجراء تدقيق معلوماتي شامل ومواكبة متطلبات الإصلاح؛

✓ الفرضية الرابعة (الفجوة التنظيمية للأمر 95-20): تشير النتائج إلى قبول الفرضية. إذ أثبت التحليل وجود مفارقة هيكلية بين إلزام مجلس المحاسبة بمهام معاصرة ومركبة (التصديق المالي وتقييم السياسات) وبين استمرار خضوعه للأمر 95-20 المصمم لرقابة المطابقة الكلاسيكية. وقد تبين ميدانيا أن هذا الفراغ التشريعي يحرم المجلس من الغطاء القانوني الكافي لاستقطاب كفاءات رقمية متخصصة (مدققي نظم المعلومات) لمواكبة نظام(SIGB) ، ويبقي على حالة من الغموض الدستوري والسياسي حول المآلات الإلزامية والتبعات القانونية في حال إبداء رأي "رفض التصديق" على قانون تسوية الميزانية.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن مسار عصرنة النظام الموازناتي والمحاسبي في الجزائر، المكرس بموجب القانون العضوي 18-15 والقانون 23-07، يمثل تحولا هيكليا عميقا يتجاوز مجرد تحديث الآليات المالية إلى إعادة هندسة شاملة لحوكمة المال العام. وفي قلب هذه التحولات، يبرز مجلس المحاسبة كضامن أساسي لتكريس مبادئ الأداء، والشفافية، والمسؤولية.

وقد أظهر التحليل أن هذا الإصلاح قد وسّع من الصلاحيات الوظيفية للمجلس، ناقلا إياه من مربع الرقابة الكلاسيكية على المشروعية إلى أدوار أكثر استراتيجية تتمثل في تقييم السياسات العمومية والتصديق على حسابات الدولة. غير أن التقييم الميداني والتنظيمي كشف عن فجوة ملموسة بين طموح النص التشريعي وواقع الممارسة التشغيلية؛ حيث تعرقل جملة من التحديات—أبرزها التأخر في تعميم النظام المدمج(SIGB) ، وتعقيدات الانتقال إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وجرد الأصول، فضلا عن الفراغ المؤسساتي الناجم عن تقادم الإطار القانوني للمجلس (الأمر 95-20) الاستغلال الأمثل لهذه الصلاحيات المستحدثة.

نتائج الدراسة : وبناءا على هذه الاستنتاجات، تقدم الدراسة جملة من التوصيات الرامية إلى تفعيل دور المجلس وتجاوز التحديات القائمة:

- **التحديث العاجل للإطار التشريعي لمجلس المحاسبة:** ضرورة الإسراع في إصدار قانون عضوي جديد يتماشى مع متطلبات القانون 18-15 والقانون 23-07، ويمنح المجلس الاستقلالية والآليات الإجرائية الكفيلة بممارسة مهام التصديق وتدقيق الأداء بكفاءة، مع معالجة الفراغ المؤسساتي الحالي؛
- **تسريع الانتقال الرقمي وتعميم نظام ((SIGB:** يجب أن يرافق هذا التعميم تطوير قدرات المجلس في مجال "التدقيق المعلوماتي" وتدقيق أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) لتجاوز عقبة عدم التماثل المعلوماتي وضمان سلامة وموثوقية السجلات الرقمية.
- **تأهيل رأس المال البشري المتخصص:** تكثيف البرامج التكوينية للقضاة والمدققين للتحكم في المعايير الدولية للإنتوساي(INTOSAI) ، وإدماج كفاءات جديدة متخصصة في تدقيق النظم وتحليل البيانات الضخمة(Big Data) ؛
- **تعزيز ثقافة التقييم وإرساء آليات الرقابة الداخلية:** مرافقة المسيرين العموميين لتجاوز "مقاومة التغيير" المرتبطة بالانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، وترسيخ أنظمة الرقابة الداخلية كخط دفاع أول يسهل مهمة المدقق الخارجي ويقلل من الأخطاء المحاسبية؛

- لتجاوز حالة الجمود التقني المرتبطة بتأخر التعميم الشامل لنظام(SIGB) ، نقترح كمبادرة تشغيلية ألا ينتظر مجلس المحاسبة اكتمال النظام بنسبة 100% ليشرع في التصديق، بل يتبنى مقاربة (التصديق الجزئي) حيث يمكن للمجلس البدء فورا بمهمة التصديق للوزارات الخمس التي طبق فيها النظام المدمج فعليا، واعتبارها (هيئات نموذجية). كما نوصي بضرورة استحداث (غرفة للتدقيق المعلوماتي والبيانات الضخمة) داخل مجلس المحاسبة، تزود بمهندسي أمن سيبراني وخبراء في أنظمة(ERP) ، لأن مدقق الحسابات الكلاسيكي في تقديرنا لم يعد قادرا وحده على فحص خوارزميات الميزانية المدمجة دون دعم تكنولوجي متخصص.

توصيات الدراسة: يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- تسريع عملية التعميم الشامل لنظام إدارة الميزانية المتكامل (SIGB) على جميع الإدارات والهيئات العمومية، مع توفير الموارد التقنية والبشرية اللازمة لضمان التكامل الفعلي بين النظامين الميزانياتي والمحاسبي وتعزيز فعالية الرقابة المالية .
- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لمجلس المحاسبة بما يتوافق مع الصلاحيات الجديدة التي أقرها القانون العضوي 18-15 والقانون 07-23، خاصة فيما يتعلق برقابة الأداء والتصديق على حسابات الدولة .
- تعزيز قدرات الموارد البشرية بمجلس المحاسبة من خلال تنظيم برامج تكوين متخصصة في التدقيق المالي، والمحاسبة على أساس الاستحقاق، والرقابة الرقمية، بما يسمح بمواكبة متطلبات الإصلاحات الحديثة للمالية العمومية .
- تطوير منظومة المحاسبة العمومية وتسريع استكمال تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق لضمان إنتاج معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد مجلس المحاسبة على ممارسة مهامه الرقابية الجديدة بكفاءة وفعالية .
- تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس المحاسبة ووزارة المالية والهيئات العمومية المختلفة من خلال تبادل المعلومات والبيانات المالية بصورة منتظمة، بما يدعم الشفافية ويُحسن جودة الرقابة وتقييم السياسات العمومية.

5 الإحالات والمراجع:

✓ **باللغة العربية:**

1- دستور 2020. (30 ديسمبر 2020). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 82.

2- القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. (02 سبتمبر 2018). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 53.

3- القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. (21 جويلية 2023). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 53.

4- القانون 11-26 المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2023. (12 ماي 2026). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 37.

5- الامر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم. (17 جويلية 1995). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 39.

6- الامر 01-15. (23 جويلية 2015). قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 40.

7- المرسوم التنفيذي 335-20. (22 نوفمبر 2020). يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي متوسط المدى، الجريدة الرسمية العدد 71.

8- التعليمة رقم 21 المتعلقة بالدخول الفعلي للمخطط المحاسبي للدولة حيز التنفيذ. (29 ديسمبر 2024). الجزائر: وزارة المالية المديرية العامة للخزينة والمحاسبة.

9- التقرير السنوي. (2025). مجلس المحاسبة.

10- المديرية العامة للخزينة والمحاسبة. (03 10, 2025). المديرية العامة للخزينة والمحاسبة. تم الاسترداد من وزارة المالية. https://tresor.mf.gov.dz/reforme-comptable/

11- سارة زيتوني، وصاليحة بوذريع. (2025). شفافية الموازنة العامة في الجزائر وفق معايير برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية ومعايير منظمة شراكة الموازنة الدولية. مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 11 العدد 02.

12- عبد القادر سطوطح، وحكيم بوجطو. (2025). أفاق تفعيل النظام المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) كألية من أليات الحوكمة العمومية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية.

13- مُحَمَّد لكحل، وخيرة لكحل. (2023). مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 19 العدد.

14- مراد بوعيشاوي، وعماد عزازي. (2021). تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي متوسط المدى كآلية لتحقيق إستادامة مالية للدولة في ظل القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01.

15- مجلس المحاسبة (15 04.2026)، الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة Consulté le .أفريل 19, sur 2026 ,الموقع الرسمي لمجلس المحاسبة: الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة Cour des comptes – (DZ)مجلس المحاسبة

16- تقديم عام. (30 09, 2025). تم الاسترداد من مجلس المحاسبة:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85-%d8%b9%d8%a7%d9%85/#missions-specialites

17- تنظيم ورشة عمل حول رقابة الأداء. (02 10, 2025). تم الاسترداد من مجلس المحاسبة: تنظيم ورشة عمل حول رقابة الأداء Cour – descomptes (DZ)مجلس المحاسبة

18- وزارة المالية. (28 09, 2025). وزارة المالية. تم الاسترداد من وزارة المالية:
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/grands-dossiers/2206-modernisation-des-systemes-budgetaires

19- وكالة الأنباء الجزائرية.(12 04, 2026)وزير المالية يعرض نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2023 أمام أعضاء مجلس الأمة Consulté le . أفريل 19, sur 2026 ,وكالة الأنباء الجزائرية :(APS) وزير المالية يعرض نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2023 أمام أعضاء مجلس الأمة | وكالة الأنباء الجزائرية.

20- اجتماع إطلاق المبادرة المتعلقة بإدارة جودة أعمال التدقيق. (04 10, 2025). تم الاسترداد من مجلس المحاسبة: اجتماع إطلاق المبادرة المتعلقة بإدارة جودة أعمال التدقيق Cour des comptes (DZ) – مجلس المحاسبة

✓ **باللغة الأجنبية:**

1- BABENETTE, A., & SARAOUI , A. (2022). Nouvelle gestion budgétaire axée sur les résultats et performance ; perception de la LOLF. Revue Algérienne de Développement Vol 09 N° 01 .
2- Belacel, B., & Djellal , A. (2025). La certification des comptes publics en Algérie : un enjeu juridique et politique au service de la bonne gouvernance financière. Cercle des recherches et études juridiques et politiques Volume : 09- N° 02 .
3- Gueroui, A., Khoualed, A., & Boulmtared, F. (2025). Certification of State Accounts in Algeria: Can the French Experience Be Beneficial? Oblik i finansi 1(107).
4- Daoudi, H. (2006). LA CERTIFICATION DES COMPTES DE L'ETAT: LE NOUVEAU ROLE DE L'INSTITUTION SUPERIEURE DE CONTROLE DES FINANCES PUBLIQUES (I.S.C). IDARA, Volume 16 .
5- OUDAI, m. (2022). le systeme budgétaire de l'état en algerie sue la voie de la réforme et de la modernisation. revue algérienne des finances publiques, vol12 N° 02.
6- Radio Algérienne. (30 Mai, 2024). Finances publiques: les réformes profondes donnent plus de liberté aux gestionnaires publics. Radio Algérienne. https://news.radioalgerie.dz/fr/node/46423.
7- El Moudjahid. (16 Novembre,2023). Certification des comptes publics de l'État : Une nouvelle mission attribuée à la Cour des Comptes. El Moudjahid. https://www.elmoudjahid.dz/fr/actualite/%C2%ADcertification-des-comptes-publics-de-l-etat-une-nouvelle-mission-attribuee-a-la-cour-des-comptes-208609